

ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي (دراسة تحليلية- ميدانية)

د. مصطفى عبد العظيم الطبيب

ضمان جودة البحث العلمي فى الوطن العربي (دراسة تحليلية- ميدانية)

د. مصطفى عبد العظيم الطيب

الملخص:

ركزت الدراسة الحالية اهتمامها على ضمان جودة البحث العلمي بوصفه القاعدة الأساسية فى تقدم الإنسانية، ويعرف الباحثون ضمان الجودة بأنها: المستوى الذي تستطيع عنده مجموعة من المواصفات إنجاز مجموعة من الأهداف المحددة مسبقاً، ممثلة فى التوجه العام، والأهداف الاستراتيجية، أو مجموعة الأهداف المعرفية والمهارات المرغوب فى تحقيقها، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي فى الوطن العربي فى الوضع الراهن، وتحليل أهم المشكلات التى تعترضه، كما تهدف إلى التعرف على آلية تحسين جودة البحث العلمي من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس الجامعي حول ثلاثة أبعاد تسهم بشكل فعال فى تطوير البحث العلمي فى الوطن العربي وهي: (الجانب التعليمي الذي يختص بالباحث والمؤسسة البحثية، والإنفاق على البحث العلمي، والجانب السياسي)، وتناول الباحث فى الدراسة الحالية جانبين: الأول اختص بتحليل الوضع الراهن للبحث العلمي، والمشكلات التى تعترضه، أما الجانب الثانى فيتمثل فى الدراسة الميدانية، حيث هدفت إلى استطلاع عينة مكونة من (120) أستاذاً جامعياً بالجامعات الليبية حول كيفية تطوير البحث العلمي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. رأت عينة الدراسة التركيز على الباحث العربي والمؤسسة البحثية.
 2. توصلت الدراسة إلى أن التركيز على التمويل أو الإنفاق يعد جانباً هاماً لضمان جودة البحث العلمي فى الوطن العربي.
 3. التركيز على الاستقرار السياسي للدول العربية.
- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت فى وضع البحث العلمي على قائمة أولويات الدول العربية، والاهتمام بالمؤسسات البحثية، وتوفير الدوريات والمجلات العلمية.

Abstract:

The current study focused its attention on ensuring the quality of scientific research, as a basic rule in the progress of humanity and the researchers know the quality assurance: as The level at which you can have a set of specifications from the completion of a pre-set targets, of the general direction, and strategic goals, or set of goals of knowledge and skills to achieve desired, This study aims to recognize the reality of scientific research in the Arab world at the present time, analysis of the main problems encountered, It also aims to identify a mechanism to improve the quality of scientific research, through a poll of university staff members about three dimensions contribute effectively to the development of research in the Arab world, namely: (Respect to the educational aspect Scholar and Research Foundation, and expenditure on scientific research, and the political side), , And the researcher dealt with in the current study, two aspects: first respect to analysis of the current status of scientific research, and problems encountered, and the second is in the field study, which aimed to explore a sample of (120) professors at universities Libyan on how to develop scientific research, the study found the following results:

1. The study saw a sample focus on the Arab researcher and Research Foundation.
2. The study found that the focus on funding or expenditure is an important aspect to ensure the quality of scientific research in the Arab world.
3. Focus on the political stability of the Arab States.

The study found a set of recommendations was in the situation of scientific research on the priority list of Arab countries, and interest in research Foundation, and the provision of periodicals and scientific journals.

مقدمة الدراسة : Introduction study

تعد الحاجة إلى البحث العلمي في عصرنا هذا الذي يتسم بالتطور والتقدم العلمي السريع في كافة مجالات الحياة أشد من أي وقت سابق، فالعالم اليوم يتسابق ليحقق أكبر قدر من المعارف التي تضمن للإنسان حياة تتسم بالسعادة والرفاهية، وتضمن له التميز، والمتبع للدراسات والأبحاث يرى أن هناك مفارقات كبيرة بين الدول المتقدمة والدول العربية في الاهتمام بالبحث العلمي على كافة الأصعدة، ويرى غانم (2000) أن معدل الإنفاق على البحث العلمي في البلاد العربية ضعيف جداً، حيث يقدر في العام لكل فرد من السكان إلى (4) دولارات، بينما يصل في اليابان إلى (190) دولار، وإلى (230) دولار في ألمانيا (1).

كما يرى الباحثان درة، وبغيره (1986) أن واقع البحث العلمي في الوطن العربي لا يشجع ولا يعطي صورة مطمئنة، وأشار الباحثان إلى ضرورة الدعم المالي لبرامج البحث العلمي، والتخطيط السليم لهذه البرامج (2).

ويرى الباحث أن البحث العلمي في الوطن العربي تواجهه مجموعة من المشاكل تحد من ضمان جودته، ومن أهمها مسألة الإنفاق، والعبء التدريسي لأستاذ الجامعة، وقلة الاهتمام بالباحث العربي، والافتقار إلى سياسات واضحة للبحث العلمي من حيث تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية، والحرية الأكاديمية له، وضعف نسبة كبيرة من الباحثين على الابتكار، وغياب العلاقة بين مراكز البحث العلمي والوحدات الإنتاجية، وغياب دور القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير والتمويل، فالباحث العلمي العربي يتصف بانخفاض حجم الإنفاق عليه دون الحد المقبول عالمياً من الدخل القومي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى ضعف توفير البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية في الوطن العربي.

وفي هذا الجانب يشير المجيدل، وشماس (2010) إلى أن هناك عدداً من المشاكل التي تفتت حجرة أمام البحث العلمي، من بينها العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، ومشكلة الإنفاق على البحث العلمي، والافتقار إلى سياسة واضحة المعالم تحدد أهداف أولويات المؤسسات البحثية (3). ويرى سلمان (1993) أن ضعف جودة البحث العلمي في الوطن العربي ناتجة عن غياب فلسفة واضحة المعالم في الدول العربية مما ترتب عليه العديد من المشاكل (4).

ويتناول الباحث في هذه الدراسة البحث العلمي في الوضع الراهن، وذلك من خلال الوقوف على المشكلات التي تواجهه وتضعف ضمان جودته، أما في الجانب الميداني يستطلع الباحث آراء أعضاء هيئة التدريس الجامعي من خلال استمارة استبانة تبين كيفية تحسين البحث العلمي في البلاد العربية.

مشكلة الدراسة : Study problem

أشار تقرير اليونسكو للعلوم (UNESCO SCIENCE (REPORT 2010)، والذي يتناول الواقع العلمي في العالم العربي ودول أخرى في العالم (البرازيل، وكندا، والصين، وكوبا، والهند، وإيران، واليابان، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وتركيا، والولايات المتحدة) إلى تدني مستوى البحث العلمي في العالم العربي، وكانت قد صدرت التقارير السابقة التي أعدتها اليونسكو بشأن العلوم في الأعوام 1993، 1996، 1998، 2005، كما جاء في التقرير لعام 2010، أن الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي يأتي في المستويات الأخيرة في العالم، ففي الدول العربية الإفريقية وصل إلى 0.3%، خلال السنوات ما بين 2002، 2007 من جملة الناتج القومي بينما وصل الإنفاق في الدول العربية الآسيوية 0.1% في الفترة نفسها، بينما وصل الإنفاق على البحث العلمي على مستوى العالم 1.7% من جملة الناتج القومي، ووصل الإنفاق العالمي في إسرائيل ما بين 4.6% و4.8% خلال عام 2006 (5).

ويكشف التقرير أن الإنفاق على البحث العلمي في مصر لا يتعدى 0.23% من الناتج القومي، وأن هذه النسبة ثابتة منذ عام 2007، رغم أن الحكومة المصرية أكدت أنها تنوي زيادة هذه النسبة إلى 1.0% خلال خمس

سنوات بينما تخطط قطر على الوصول بالنسبة إلى 2.8% في غضون خمس سنوات أيضاً، وفي المقابل يشهد الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في تونس ارتفاعاً مطرداً منذ عام 2000، وكشفت التقرير أن تونس احتلت عام 2007 المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث كثافة أنشطة البحث والتطوير التي تجاوزت بقليل نسبة 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي، وقررت تونس تخصيص 1.25% من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل أنشطة البحث والتطوير بحلول عام 2009، مع الإشارة إلى أن الشركات التجارية ستتحمل 19% من هذا الإنفاق. إلى جانب ذلك، قامت المملكة العربية السعودية باعتماد خطة وطنية للعلوم والتكنولوجيا عام 2003، واحتلت جامعة الملك سعود مرتبة بين الجامعات العالمية، ورغم ذلك فإن الإنفاق على البحث والتطوير لا تتجاوز 0.05% من الناتج المحلي الإجمالي وتأتي البحرين في المرتبة الأخيرة في الإنفاق على البحث العلمي بـ 0.04% من قيمة الدخل القومي (6).

وتشير نتائج الدراسات إلى أن هناك تدنياً ملحوظاً في نشر الأبحاث العلمية في الوطن العربي، فاكثفت أكثر من 22 دولة عربية بنشر أقل من 1% من مجموع ما نشر من أوراق بحثية، في المقابل كان نصيب دول الاتحاد الأوروبي 37%، والولايات المتحدة الأمريكية 34%، والهند 20%، وإسرائيل 10% (7).

ويرى الحارثي (2011) أن البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول الغربية المتقدمة يعاني من ضعف شديد سواء في عملية الإنفاق، أو في برامج الجودة، فإذا نظرنا إلى الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي لا تتعدى القيمة 535 مليون دولار، أي ما يساوي 11 في الألف من الدخل القومي لتلك البقية من العالم، ومعظم الدول العربية لا تظهر أرقاماً وإحصاءات عن الباحثين والبحث العلمي، فإذا ظهر شيء من ذلك فيكون غير مطمئن، ولا يتعدى ما بين (0.2% 0.6%) تقريباً، كما أن جملة الباحثين في الوطن العربي هم أقل من 16 ألف باحث، وفي إحصائيات صادرة عن الجامعة العربية في العام 2006م أنه يقابل كل مليون عربي 318 باحث، في الوقت الذي تصل فيه النسبة في الغرب إلى 4500 باحثاً لكل مليون شخص (8).

وتحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما واقع البحث العلمي في الوطن العربي في الوقت الراهن.
2. ما المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي.
3. كيف يمكن تحسين جودة البحث العلمي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية.

أهمية الدراسة : The importance of study

1. تتبع أهمية الدراسة من كونها تركز على موضوع ضمان جودة البحث العلمي الذي يعد من الموضوعات ذات الاهتمام على المستوى العالمي.
2. تكمن أهمية الدراسة التطبيقية في إمكانية استفادة الجامعات والمؤسسات البحثية من هذه الدراسة حتى يتسنى لها تقديم خدماتها إلى الفئات المستهدفة.
3. تكمن أهمية الدراسة في تغطية الندرة الواضحة في تناول دراسات تهتم بضمان جودة البحث العلمي.
4. إن نتائج الدراسة تساعد المسؤولين في الجامعات للوصول إلى قرارات مناسبة تساهم في تطوير برامج البحث العلمي.

أهداف الدراسة : Aims of the study

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي في الوقت الراهن ومشكلاته .
2. التعرف على آليات تطوير جودة البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة .

الإطار النظري للدراسة :

Quality Concept مفهوم الجودة

يري دونالد كرامب أن الجودة ليست كلاماً يقال، ولكن ما نفعله، وأن العنصر الرئيس في تعريفها يكمن في خدمة العملاء (الطلبة)، فالجودة لا تشق من حجم المنح والميزانيات، ومعدلات أعضاء هيئة التدريس للطلاب، وعدد المجلات في المكتبة، وروعة الأبنية والمرافق في الجامعة فحسب، بل من الاهتمام بخدمة حاجات العملاء (الطلبة) سواء كانوا من داخلها أو من خارجها في المجتمع المحيط بها، ويعتقد أن الجودة يمكن قياسها. ولقد وضع أسنتن معيارين لتعريف الجودة وبخاصة في التعليم العالي، المعيار الأول: يرى أن مفهوم الجودة في التعليم العالي يجب أن يركز على سمعة المؤسسة وشهرتها أو مصادرها، فعلى سبيل المثال: المؤسسة التي لديها تسهيلات أفضل غالباً ما تكون جيدة، أما المعيار الثاني فيعتقد أن تعريف الجودة في التربية يجب أن يعزز ويقوى عن طريق تطبيق فلسفة تحسين الجودة. ويشير أبو فارة (2004) إلى أن هيزر، ورندر (Heizer & Render) يعرفا الجودة بأنها: الخصائص الكلية للمنتج (خدمة أو سلعة) التي تظهر وتتكس قدرة هذا المنتج على إشباع حاجات صريحة وأخرى ضمنية، ومن جانب آخر أشار إلى أن لوفلك، ورايت (Lovelock & Wright. 1999) إلى أن هناك مفهوماً آخر يرتبط بالجودة مباشرة، وهو جودة الخدمة، فهو تلك الدرجة من الرضا التي يمكن أن تحققها الخدمة للمستفيدين عن طريق إشباع حاجاتهم وتوقعاتهم وتلبيةها (9).

ويشير الحنيطى (2004) إلى أن هناك صعوبة في تعريف مصطلح الجودة بطريقة مباشرة، على الرغم من كثرة تداوله في أدبيات التعلم والتعليم، وقد وصف بعضهم مصطلح الجودة في التعليم على أنه مصطلح غير واضح، وأنه مصطلح جدلي إلى حد كبير. ويرى بعض التربويين أن مفهوم الجودة في البحث العلمي يقع ضمن ستة محاور رئيسية هي:

1. الجودة تعنى تحقيق الأهداف؛ أي أن مؤسسة التعليم العالي ذات الجودة العالية هي التي تضع أهدافاً محددة لها وتحققها بشكل جيد.
2. الجودة بالمدخلات والعمليات: فتحقيق الأهداف يتوقف على العديد من العوامل، أهمها جودة المدخلات المادية والبشرية المستخدمة، ومجموعة الطرق والعمليات المستخدمة في استثمار هذه المدخلات.
3. الجودة المعيارية: يكون مصطلح الجودة معيارياً بدلاً من كونه وصفاً فقط، فيشار إلى الأداء بأنه ممتاز أو جيد أو سيئ وفق أسس وعلامات معيارية محددة.
4. الجودة في مقابل الكم: التعليم الجيد هو التوازن بين الكم والنوع.
5. الجودة التكنولوجية: وهي قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات المجتمع التكنولوجية والاقتصادية.
6. الجودة الثلاثية النوعية: وهي تشكيلة مركبة من ثلاثة نوعيات فرعية هي:
 - أ. جودة التصميم ويتم فيه تحديد المواصفات والخصائص التي يجب أن تراعى في التخطيط والعمل.
 - ب. جودة الأداء: وهي القيام بالأعمال وفق المعايير المحددة.
 - ت. جودة المخرج: وهي الحصول على منتج تعليمي وخدمات تعليمية وفق الخصائص والمواصفات المتوقعة (10).

وينظر الباحث إلى مفهوم الجودة بأنه القدرة على تحقيق الأهداف المرغوبة بالوسائل الصحيحة، أو هي درجة توافق الخدمة المقدمة مع المعايير المتفق عليها عالمياً.

ضمان الجودة Quality Assurance :

يعرف بور ثمان وآخرون ضمان الجودة « بأنه المستوى الذي تستطيع عنده مجموعة من المواصفات إنجاز مجموعة

من الأهداف المحددة مسبقاً، ممثلة في التوجه العام، والأهداف الاستراتيجية، أو مجموعة الأهداف المعرفية والمهارات المرغوب في تحقيقها (11).

مفهوم البحث العلمي: The concept of scientific research

يمكن النظر للبحث العلمي بأنه: يهدف إلى حل المشكلات ووضع التعميمات بعد التدقيق عن جمع الحقائق المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، بالإضافة إلى تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها، وتصنيفها تصنيفاً منطقياً، فضلاً عن وضع الإطار المناسب لتأييد النتائج التي يتم التوصل إليها.

ويصنف الفيل (2007) البحوث بشكل عام إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

1. البحوث الأساسية: وهي التي تهدف إلى زيادة المعرفة واكتشاف القوانين، وتعد هذه البحوث الأساسية (كالرياضيات، الكيمياء، الفيزياء) ركيزة أساسية فيه.
2. البحوث التطبيقية: وهي التي تجرى لحل مشكلة ما، وغالباً ما تكون هذه المشكلة في المجال الصناعي أو الاقتصادي، وتتم هذه الأبحاث عادة في قسم البحث والتطوير التابع لشركات كبرى على وجه الخصوص.
3. البحوث الابتكارية: وهي التي تهدف إلى الابتكار والاختراع والتجديد وتتوفر فيها الأصالة والمرونة (12).

البحث العلمي في الوضع الراهن ومشكلاته:

خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 40 بليون دولار على البحث العلمي، في حين كان الإنفاق العربي لجميع الدول العربية، لنفس الفترة 200 مليون دولار، وأظهرت نتائج الدراسات الإحصائية أن الإنتاجية العلمية للوطن العربي في مجال البحث العلمي ضعيفة جداً، حيث بلغت 15% من المتوقع وتقدر إنتاجية الباحث في حدود 0.2 بحث للباحث سنوياً، وتصل إلى 1.5 بحث للباحث سنوياً في الدول المتقدمة، ويصل معدل الإنفاق على البحث والتطوير في العالم العربي إلى حوالي 4 دولارات للفرد الواحد، بينما يصل في اليابان إلى 195 دولاراً وإلى 230 دولاراً في ألمانيا، وتخصص الجامعات العربية 1% من ميزانيتها للبحث العلمي، بينما تتجاوز هذه الحصة في الولايات المتحدة إلى 40%، ويشير البرغوثي، أبو سمرة (2007) إلى أن حجم الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل عام 1999 كان 6.6% في حين بلغ في ذات العام 5.3% في أمريكا وبلغت نسبة العلماء في إسرائيل (76) لكل 15 ألف شخص في عام 2000 (13).

وقد بلغت الميزانية السنوية لمعهد وايزمان 1.2 مليار دولار، في حين بلغت ميزانيات كل الجامعات والمعاهد الأكاديمية العليا في الدول العربية 800 مليون دولار، حيث كانت مصر أكبر دولة عربية، فقد بلغ معدل الإنفاق على البحث العلمي عام 1992 (0.37%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ في عام 1996 (0.36) أما في ألمانيا فقد بلغ مجموع العاملين في مجال البحث العلمي (475) ألف عالم، وبلغت نفقات البحث ضمن ميزانية عام 1995 (40) مليار دولار، أي ما يعادل (2.3%) من الناتج المحلي، لذلك تحسنت ألمانيا على عشر جوائز نوبل في الفيزياء من مجموع (45) جائزة، وعلى (16) جائزة نوبل في الكيمياء من أصل (40) جائزة، في حين حصلت على (10) جوائز في تخصصات علمية مختلفة في الفترة ما بين 1988-1992 (14).

وتجدر الإشارة إلى أن عالماً واحداً فقط من أصل أفضل 100 عالم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية، كما أن هذه المنطقة لم تقدم سوى شخص واحد حائز على جائزة نوبل هو العالم المصري الأصل أحمد زويل الذي نال جائزة نوبل للكيمياء عام 1999م عندما كان يعمل لدى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، وحازت خمس نساء عربيات فقط على جائزة لوريال اليونسكو السنوية للنساء

في مجال العلوم في إفريقيا والدول العربية، وهن: الأستاذة المصرية رشيدة الريدي المختصة في علم المناعة (2010م)، وعالمة الفيزياء المصرية كريمات السيد (2004)، وعالمة الفيزياء التونسية زهرة بن لخضر (2005)، وحبيبة بوحامد شعبوني (2007)، ولحافظ الغزالي من الإمارات العربية المتحدة التي حازت على الجائزة عام (2008) تقديراً للعمل الذي اضطلعت به في مجال الأمراض الوراثية (15).

ويمكن تقسيم الصعوبات والمشاكل التي تواجه البحث العلمي تبعاً لنوعها، فالعديد منها متشابكة ومتشعبة، فهناك مشاكل تتعلق بالعملية التعليمية، وأخرى تتعلق بالبحث والمؤسسة البحثية، ونوع ثالث يتعلق بالإنتاج والإدارة، ويمكن توضيح هذه المشاكل على النحو الآتي:

المشاكل التعليمية : Educational problems

هناك علاقة وطيدة بين المنظومة التعليمية والبحث العلمي، خاصة في مؤسسات التعليم العالي، فهي الأساس في تخريج الكفاءات البحثية، وأي خلل في هذه المؤسسات ينعكس سلباً على البحث العلمي، فالتتبع للسياسة التعليمية في التعليم الجامعي في الوطن العربي يجد أنها تنتهج أسلوب التلقين والحفظ، وهذا بدون شك لا يساهم في تطوير البحث العلمي.

ويرى فرجاني (2005) أن جامعات الوطن العربي مازالت تعتمد أسلوب التلقين ونقل المعرفة من خلال التدريس، بدلاً من البحث والاستنتاج، كما أن حداثة الجامعات في الوطن العربي هو أحد العوامل المسهمة في ضعف البحث العلمي مقارنة بالجامعات الغربية؛ وذلك لأن مؤسسات التعليم العالي بشكل عام تستغرق وقتاً في تجويد دورها المعرفي خاصة في مجال البحث العلمي (16).

المشاكل التي تتعلق بالباحث والمؤسسة البحثية : Problems the researcher and Research Foundation

يعد الباحث من أهم عناصر البحث العلمي؛ لذلك فإن الزيادة في عدد الباحثين في مختلف المجالات من أسس التنمية التي تسعى إليها كافة الدول، وتعد نسبة الباحثين إلى عدد السكان مؤشراً مهماً، حيث قدرت النسبة العالمية بـ (1.5) بالألف (17). وتشير البيانات إلى أن أعداد الباحثين الذين يشتغلون بالبحث العلمي قد ازدادت بنسبة 6.2% بين عامي 1985 و1990، حيث بلغ عدد المتفرغين للبحث العلمي عام 1990 (318) باحث لكل مليون نسمة، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدول المتقدمة، حيث كانت (3600) باحث لكل مليون نسمة (18).

كما أن لهجرة العقول العربية أثراً سلبياً على البحث العلمي في الوطن العربي، حيث أدت بدورها إلى ضعف البحث العلمي في المجالات المختلفة، ويقدر حوالي مليون باحث عربي يعملون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند نهاية القرن العشرين (1). وهنا يجب النظر بعين الاعتبار إلى أن الباحث يكلف بلده ثروة، ثم يقدم حصة جهده وعلمه ومعارفه لدولة أخرى، وفي هذا الصدد يشير هشام بشير (2007) إلى أن الوطن العربي يساهم بنسبة (31%) من كفاءته في دول العالم المتقدمة نتيجة للهجرة (19).

مشكلة الإنفاق : The problem of expenditure

تعد مشكلة الإنفاق المشكلة الأساسية التي يعاني منها البحث العلمي في الوطن العربي بأسره، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة، مما يترتب على هذا ضعف إنتاجية الباحث العربي، وتوجهه إلى الدول المتقدمة.

وينفق العالم حوالي (2.1%) من إجمالي دخله الوطني على مجالات البحث العلمي، أي ما يساوي (536) بليون دولار، ويعمل في مؤسسات البحث العلمي في العالم ما يقارب من (3.49) مليون باحث أي بمعدل (1.3) باحث لكل ألف من القوى العاملة، وقد قدر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي بما

يقارب (417) بليون دولار وهو ما يتجاوز ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق العالمي بأسره على البحث العلمي، وتتفق الولايات المتحدة سنوياً على البحث العلمي أكثر من (168) بليون دولار، أي حوالي (32%) من إجمالي ما ينفقه العالم كله، وتأتي اليابان بعد ذلك، إذ تنفق حوالي (130) بليون دولار، ثم يتوالى فى الإنفاق كل من (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، كندا)، أما الدول العربية فتتفق حوالي (535) مليون دولار، ومعظم الدول العربية لم تظهر أرقاماً حقيقية على عملية الإنفاق على البحث العلمي، وإن ظهرت لم تكن مطمئنة، فعلى سبيل المثال: نجد أن الإنفاق فى الإمارات العربية 0.6%، الكويت 0.2%، الأردن 0.3%، تونس 0.3%، سوريا 0.2%، مصر 0.2%، وفى إحصائيات صادرة عن الجامعة العربية فى العام 2006 أنه يقابل كل مليون عربي (318) باحث فى الوقت الذي تصل فيه النسبة فى الدول المتقدمة إلى (4500) باحثاً لكل مليون شخص (20).

المشاكل الإدارية : Administrative problem

وتتمثل المشاكل الإدارية فى عدم وجود سياسة وخطة استراتيجية للبحث العلمي، فالبحث العلمي يجب أن يعتمد على التخطيط والدقة والموضوعية بدلاً من العفوية، كما أنه لا يوجد أي تنسيق أو تعاون بين البلدان العربية فى مجالات البحث العلمي، حتى الجامعات العربية فى البلد الواحد لا يوجد أي تعاون فى تبادل الأبحاث العلمية والخبرات والمطبوعات.

المشاكل السياسية : Political problems

وتتمثل المشاكل السياسية فى عدم الاستقرار، حيث يعد الاستقرار السياسي قاعدة أساسية للبحث العلمي، ويشير الفيل (2007) إلى أن عدم الاستقرار السياسي مساوٍ للتخلف الحضاري والتخريب.

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن أغلب الدول العربية لم تتمتع بالاستقرار السياسي، فبعض الدول شهدت حروباً أهلية مثل: لبنان، والبعض الآخر شهد خلافات فى بينها كما حدث بين الكويت والعراق، وشهدت بعض الدول العربية حديثاً ثورات مثل: ثورة تونس، مصر، ليبيا، كل ذلك يؤثر سلباً على البحث العلمي ويضعف من شأنه.

الدراسات السابقة : Previous studies

قام الجرباوي (22) (1986) بدراسة حول الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع، يرى بأن البحث العلمي لم يكن على قائمة أولويات هذه الجامعات حين إنشائها، ولم يشكل هدفاً من الأهداف التي وجدت من أجلها يوماً، ولم يكن بمقدورها أيضاً أن توليه اهتماماً، لغياب كل من: الدافع المجتمعي، والبنية التحتية المساندة، والمناخ الملائم. مع أن البحث العلمي، كما يرى الباحث، يعد من أنجع المقاييس المتعارف عليها لتحديد ومقارنة مكانة المؤسسات التربوية. ويرى الباحث أن الدعوات، التي جاءت لاحقاً، للبحث العلمي فى المؤسسات التربوية الفلسطينية تفتقر لوضوح الأهداف بشكل عام، وغاب عنها التنسيق بين الجامعات الفلسطينية، وافتقار هذه الجامعات لميزانيات حقيقية للبحث العلمي، مما جعل النشاط البحثي الفلسطيني هامشياً، وغلبت عليه الصبغة الذاتية. ويرى الباحث ضرورة توفير ما يتطلبه البحث العلمي من مستلزمات التخطيط المشترك لإقامة مركز أبحاث مركزي ومستقل وتوجيه النشاط البحثي لما يدعم تنمية المجتمع.

وقدم درة وبعيريه (23) (1986) دراسة خلال ندوة تحديث الإدارة الجامعية فى العالم العربي المنعقدة فى جامعة اليرموك أن واقع البحث العلمي فى العالم العربي لا يشجع ولا يعطي على ما يبدو صورة مشرقة على الإطلاق، وأشار الباحثان إلى ضرورة الدعم المالي لبرامج البحث العلمي، وضرورة التخطيط السليم لهذه البرامج.

كما قدم عبد العزيز (24) (1986) دراسة عرض فيها المشكلات التربوية التي قد تحد من فعالية عضو هيئة التدريس فى الجامعات العربية، وبالذات ما يخص مجالى: التدريس والبحث العلمي، كما حاولت هذه الدراسة تقديم اقتراحات وحلول علاجية لهذه المشكلات، ويعرض الباحث من خلال هذه الدراسة مجموعة من المشكلات

الخاصة والعامية لمجالى التدريس والبحث العلمى مثل: العبء التدريسى الذى يتقلى عضو هيئة التدريس، وأعداد الطلبة فى المساقات التدريسية، وعدم توفر الدوريات العلمية، وضمان استمرارها، وعزلة الباحث العربى عن غيره من الباحثين سواء فى بلده أو فى البلدان العربية الأخرى.

وقام سلمان (25) (1993) بدراسة حول أزمة البحث العلمى فى الوطن العربى، وعمق الأزمة التى يعيشها البحث العلمى العربى، من خلال العجز الواضح فى مجال البحوث النظرية، وتمثل هذه الأزمة، وكما يقول الباحث، فى غياب فلسفة واضحة المعالم للبحث العلمى لدى الدول العربية، مما أفرز العديد من المشكلات: العجز فى الميزانيات، والبحوث الفردية، وعجز المؤسسات العلمية العربية على لعب دور رائد علمى فى نهضة الأمة. ويرى الباحث أن الخروج من الأزمة يكمن فى الاعتماد على الذات، وعناصر القوة فى العالم العربى، للوصول إلى تنمية حقيقية.

وقامت شعث (26) (1997)، بدراسة بعنوان « واقع تمويل التعليم العالى الجامعى ومستقبله من وجهة نظر القائمين على الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم العالى وأجهزة الدولة»، فقد حاولت توضيح واقع عملية تمويل التعليم الجامعى فى فلسطين، والبدائل المستقبلية التى تواجهها الجامعات، والتعرف على وجهة نظر مجالس الأمناء، ورؤساء الجامعات، وأعضاء مجلس التعليم العالى، ومسؤولى السلطة الفلسطينية حول قضايا تمويل التعليم الجامعى فى فلسطين. وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها: الجامعات الفلسطينية تعاني أزمة تمويل حادة، من خلال اعتمادها على التمويل الخارجى، كما أن نفقات هذه الجامعات تتركز على الإنفاق الجارى، الأمر الذى لا يترك مجالاً لتطوير نوعية التعليم، أو التركيز على البحث العلمى، كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة.

وقام أبو فارة (27) (2004) بدراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم فى جامعة القدس، واستهدفت الدراسة إبراز الحاجة الكبيرة لمعرفة مفاهيم ضمان جودة التعليم وتطبيقها فى الجامعة ورصد جوانب القوة والضعف فى نظام التعليم بجامعة القدس، وتكونت عينة الدراسة من (70) فرداً وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إن نظام الجودة فى الجامعة لا يزال دون المتوقع.
 2. تقوم جامعة القدس ببذل جهود وممارسات لرفع ضمان جودة المدخلات إلا أنها لا تزال غير كافية.
 3. وجود تدن ملحوظ فى مستوى جودة عمليات التعليم الجامعى.
- وقام قدومى (28) (2008) بدراسة حول "التعرف على مدى تطبيق ركائز ضمان الجودة فى الأقسام الأكاديمية لكليات المال والأعمال. حيث ركزت هذه الدراسة جل اهتمامها حول كيفية تطبيق ركائز ضمان الجودة المعتمدة من قبل صندوق الحسين للإبداع ولجان ضمان الجودة البريطانية والأمريكية وبعض الأقسام الأكاديمية، وأجرت مقارنة بين نتائج فحص داخلية وأخرى خارجية متعلقة بمستوى هذا التطبيق، وتمكنت من تحديد مكونات الركائز الضعيفة نسبياً المحتاجة إلى المزيد من العناية والاهتمام، ولأغراض التحليل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات، فتمتد إكمانية الاعتماد على جهات داخلية جنباً إلى جنب مع جهات فحص خارجية للتعرف على مواطن القوة والضعف، وأظهر التحليل أن المقيم الداخلى لا يقل كفاءة فى تقييم التطبيق الذاتى لضمان الجودة. فهو لا يميل إلى الإفراط أو المحاباة، علاوة على أنه الأكثر معرفة بالقيم والثقافة المحلية والمحافظة عليها ويدرك أن قوة الارتباط بين ما يحدث أكاديمياً وبين ما يجرى فى قطاع الأعمال هو محور ضمان الجودة، وينجح المقوم الداخلى وفق رؤى هذه الدراسة وغيرها من الدراسات السابقة فى اعتبار ضمان الجودة موضوع اهتمام مؤسسى.

وقام غالب، وعالم (29) (2008) بدراسة حول « التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة فى التعليم الجامعى. وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أدوار عضو هيئة التدريس المتجددة والمنسجمة مع روح العصر ومتطلباته، بالإضافة إلى عرض العلاقة بين جودة النوعية وجودة أعضاء الهيئة التدريسية، مع التأكيد

على أهمية تطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس، والتي ينبغي أن تظهر في المحصلة على المخرجات التعليمية التي يتقرر وفقها مستوى تحقيق الجودة في التعليم العالي. وقد أوضحت الدراسة متطلبات الجودة وعلاقتها بأدوار عضو هيئة التدريس حيث تبين أن جودة النوعية تتطلب جودة أعضاء هيئة التدريس أنفسهم بوصفهم عنصراً فعالاً في تحقيق الجودة وذلك على ضوء ما يملكون من مدخلات وأشارت الدراسة إلى وسائل التنمية المهنية، وأهميتها في رفع مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات في المنظومة التعليمية، لا سيما وأن التنمية المهنية تتطلب رئيساً لتحقيق الجودة وبدونها فإن تحقيق الجودة في التعليم الجامعي سيكون أمراً صعباً.

إجراءات الدراسة :

عينة الدراسة : Study sample

تكونت عينة الدراسة من (120) أستاذاً جامعياً من الجامعات الليبية (جامعة المرقب، جامعة طرابلس)، وكان متوسط خبرتهم التدريسية (10) سنوات، ودرجاتهم العلمية (أستاذ مساعد، وأستاذ دكتور)، وتم اختيارهم من مختلف التخصصات العلمية.

أداة الدراسة : study tool

قام الباحث بتصميم استبانة لقياس مدى جودة البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعات الليبية، وتضمنت استبانة الاستبانة ثلاثة محاور وهي: (الباحث والمؤسسة البحثية ومشكلة الإنفاق والبعيد السياسي والاجتماعي)، واشتملت الاستبانة على (41) عبارة موزعة على الأبعاد الثلاثة، وتكون الإجابة على فقرات الاستبانة باختيار أحد البدائل الثلاثة وهي: (موافق بدرجة كبيرة موافق بدرجة متوسطة بدرجة قليلة)، ووزعت استبانة الاستبانة على عدد (6) محكمين من أساتذة الجامعة والذين لديهم خبرة عملية وبحثية متواضعة وأقر المحكمون الاستبانة مع بعض التعديلات التي التزم بها الباحث.

منهج الدراسة : study curriculum

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم في الجانب النظري من الدراسة مراجعة التراث الأدبي للدراسة المتعلق بجودة البحث العلمي، وذلك من خلال عرض البحث العلمي في الوطن العربي في الوضع الراهن ومقارنته بالدول المتقدمة، أما الجانب الميداني فقد اشتمل على بناء أداة الدراسة، والمتمثلة في تصميم استبانة تضمنت كيفية تطوير جودة البحث العلمي في الوطن العربي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

المعالجة الإحصائية : Statistical treatment

تم استخدام الوسط الحسابي المرجح (الموزون) (Weighted Arithmetic Mean (Average)) لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وفقاً للمعادلة الآتية:
$$A = \frac{30n_1 \times 3 + n_2 \times 2 + n_3 \times 1}{n_1 + n_2 + n_3} \times \frac{n_1 \times 3 + n_2 \times 2 + n_3 \times 1}{n_1 + n_2 + n_3}$$

عرض النتائج : view results

اعتمد الباحث المتوسط الفرضي (2) ووزنه المثوي (66.6)، وذلك بجمع درجتي المقياس العليا والدنيا وقسمتها على اثنين $(3+1) \div 2 = 2$ وهي المتوسط المرجح، كما تم حساب الوزن المثوي بقسمة المتوسط المرجح على أعلى درجة في المقياس وضرب الناتج في 100. $100 \times (3 \div 2) = 66.6\%$ وهو الوزن المثوي للمتوسط الفرضي، وكان عدد العينة (120).

جدول (1) يبين إجابات أفراد العينة على آليات تطوير البحث العلمي، والمتوسط المرجح والوزن المثوي.

م	العبارة	درجة كبيرة	متوسطة	درجة قليلة	المرجح المتوسط	الوزن المثوي
البعد الأول: الباحث والمؤسسة البحثية						
1	الاهتمام بزيادة عدد الباحثين في المجالات المختلفة	100	20	-	2.8	0.93
2	الاهتمام بتوطين العقول العربية في بلدانهم والحد من هجرة الكفاءات	55	42	23	2.2	0.73
3	العمل على استقرار المؤسسات البحثية	102	18	-	2.9	0.96
4	ربط البحث العلمي بتقنية المعلومات	80	40	-	2.7	0.90
5	الاهتمام بالمكتبات العلمية المتخصصة	120	-	-	3.0	1.0
6	تقليل العبء التدريسي على أساتذة الجامعات	54	33	33	2.2	0.73
7	الاهتمام بجودة إنتاج المراكز البحثية	112	8	-	2.9	0.96
8	انفتاح المؤسسات البحثية على بعضها من خلال البحوث المشتركة	77	43	-	2.6	0.86
9	التركيز على إعادة هيكلة البحوث العربية وتطويرها	80	40	-	2.7	0.90
10	الاهتمام بتوزيع الباحثين على الفروع والتخصصات العلمية المختلفة في درجة الماجستير والدكتوراه	73	25	18	2.4	0.80
11	العمل على زيادة إنتاجية الجامعات من المعرفة والبحوث العلمية	95	25	-	2.8	0.93
12	التركيز في عملية التدريس الجامعي على البحث والتطوير بدلا من المحاضرة	63	24	33	2.3	0.76
13	اهتمام الجامعات والمؤسسات البحثية على إنتاج المعرفة بدلا من نقلها	70	45	5	2.0	0.66
14	التركيز على برامج الدراسات العليا والاهتمام بها	120	-	-	3	1.0
15	تحفيز الباحثين ودعمهم ماديا ومعنويا	93	27	-	2.8	0.93

0.90	2.7	-	32	88	العمل قدر الإمكان على تطبيق المعايير التي ترقى بالبحث العلمي	16
البعد الثاني: الجانب المالي (الإنفاق) والإداري						
1.0	3	-	-	120	الاهتمام بالباحث العربي وتوفير المستلزمات والمناخ المناسب للبحث العلمي	17
1.0	3	-	-	120	توفير الدعم المادي للبحث العلمي	18
0.96	2.9	-	7	113	زيادة الموارد المخصصة للبحث العلمي	19
0.80	2.4	29	10	81	توفير الاستقلال المادي والإداري لمراكز البحوث والتطوير	20
1.0	3	-	-	120	زيادة حجم التمويل المتاح للبحث العلمي	21
0.73	2.2	26	43	51	إلزام المؤسسات البحثية بتغطية بعض من تكاليفها من خلال البحوث المشتركة مع القطاعات الخاصة	22
0.70	2.1	17	12	71	تقديم الحوافز المادية للبحث العلمي الذي يقوم به القطاع الخاص كالإعفاء من الضرائب أو خفضها	23
0.93	2.8	-	20	100	توعية القطاع الخاص بأهمية البحث العلمي	24
0.83	2.5	-	57	63	ربط المؤسسات البحثية الأكاديمية المحلية بالمؤسسات البحثية الدولية	25
0.83	2.5	10	41	69	تعزيز العلاقة بين الجامعات وممولي البحث العلمي	26
1.0	3	-	-	120	تعزيز الدولة للإبداع والاعتراف به	27
0.90	2.7	-	40	80	تسهيل الدولة لنشر الأبحاث والمؤلفات العلمية	28
0.83	2.5	13	33	74	التقليل إلى أقصى حد ممكن من القيود المفروضة على النشر العلمي	29
0.86	2.6	-	54	66	عدّ التمويل العام للبحث العلمي كأحد أشكال الاستثمار العام الذي يتحقق عائده في المدى الطويل	30
البعد الثالث: الجانب السياسي والاجتماعي						
0.96	2.9	-	10	110	العمل على إيجاد المنهجية العلمية التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات	31
0.86	2.6	-	53	67	العمل على إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمي واستغلال الإمكانيات البشرية والمادية لديها	32
1.0	3	-	-	120	توفير البيئة المناسبة للعلماء والباحثين لممارسة نشاطهم البحثي	33
1.0	3	-	-	120	العمل على إيجاد تشريعات ذات لوائح تعتمد على نظم لها علاقة بمعايير الجودة	34

0.93	2.8	-	29	91	العمل على إيجاد رؤية واضحة للبحث العلمي في مساندة الاستقلال الوطني والأمن القومي	35
0.90	2.7		31	89	العمل على إيجاد آليات التنفيذ لسياسات الأنظمة العربية في وضع البحث العلمي على قائمة أولوياتها	36
1.0	3	-	-	120	العمل على توفير الحرية الأكاديمية للباحث	37
0.86	2.6	15	24	81	الحد من القوانين والنظم التي تحد من استقلال المؤسسات البحثية	38
0.96	2.9	-	10	110	العمل على تكوين بيئة صالحة لنشوء جيل من الباحثين المبدعين	39
1.0	3	-	-	120	إقامة النوادي العلمية الفكرية والجمعيات العامة التي يتم فيها تبادل الأفكار والآراء	40
0.90	2.7	-	38	82	حرص المجتمع على التقدير الاجتماعي للباحثين والمؤسسة البحثية	41

تفسير النتائج: Explanation Results

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح للأبعاد الثلاثة تراوح بين (2.03.0)، وعند مقارنته بالمتوسط الحسابي المرجح الذي تم اعتماده نجد أن أغلب المتوسطات الحسابية المرجحة كانت أعلى من المتوسط الحسابي المعتمد، وتراوحت الأوزان النسبية بين (0.661.0)، وكانت أغلب الأوزان النسبية للعبارات أعلى من الوزن النسبي المعتمد وهو (0.66).

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

1. ترى عينة الدراسة وبنسب عالية أن تهتم الدول العربية بالباحثين وتوطن العقول العربية في بلدانهم، والعمل على استقرار المؤسسات البحثية والاهتمام بالمكتبات والمصادر والمراجع العلمية التي من شأنها مساعدة الباحث في البحث العلمي، وأن تعمل الجامعات على إنتاج المعرفة بدلا من نقلها، والتركيز في عملية التدريس الجامعي على البحث العلمي بدلا من التلقين كما هو سائد في أغلب جامعات الوطن العربي، وتطبيق المعايير العلمية التي من شأنها أن ترقى بمستوى البحث العلمي.
2. وفي الجانب الثاني (الإنفاق) تؤكد عينة الدراسة أن الجانب المالي مهم جداً في عملية البحث العلمي من حيث توفير المستلزمات والمناخ المناسب للبحث العلمي، وكذلك الدعم المادي، وزيادة الموارد المخصصة للبحث العلمي، ويشير عماد البرغوثي، وأبو سمرة (2007) أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي المحلي في الدول العربية لم يتجاوز أي منها 0.5% في حين نجد أن ألمانيا 3.5%، وأمريكا 2.9%، واليابان 3%، وإسرائيل 2.7%، وبلغت إنتاجية الباحث في الدول المتقدمة 1.5 بحثاً للباحث، بينما لم يتجاوز في العالم العربي 0.2 بحثاً للباحث، كما رأيت عينة الدراسة توعية القطاع الخاص بأهمية البحث العلمي، وتحمل جزء من تكاليفه (31). وفي هذا الصدد يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 إلى أن ما يقارب من 90% من الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية من مصادر حكومية، بينما تمثل المصادر الحكومية من 2030% من الإنفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية، والباقي يمول من القطاعات الخاصة كالشركات الصناعية، في حين أن 3% فقط من تمويل البحث العلمي في الوطن العربي يأتي من الصناعة (32).

3. أما البعد الثالث والخاص بالجانب السياسي والاجتماعي: ترى عينة الدراسة العمل على إعادة هيكلة المؤسسات البحثية، وإيجاد تشريعات ذات لوائح تعتمد على نظم لها علاقة بمعايير الجودة، والعمل على الاستقرار السياسي للدول العربية من خلال اتباع نهج ديمقراطي، وحرص المجتمع على التقدير الاجتماعي للمؤسسات البحثية.

التوصيات: Recommendations

2. وضع البحث العلمي على قائمة أولويات الدول العربية.
3. الاهتمام بالمؤتمرات العلمية والندوات التي تمنح الباحث فرصة الاطلاع والبحث عما هو حديث.
4. الاهتمام بالمؤسسات البحثية وتوفير الدوريات والمجلات العلمية.
5. التعاون بين الجامعات في الوطن العربي وتبادل الأفكار والخبرات فيما بينها.

البحوث المقترحة: The proposed research

1. إجراء دراسات تحليلية لواقع ضمان جودة البحث العلمي في الجامعات العربية.
2. إجراء دراسة للتعرف على مدى تطبيق معايير ضمان جودة البحث العلمي في المؤسسات البحثية.
3. إجراء دراسة لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

الهوامش:

1. غانم (2000): تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (37).
2. درة، وبعيرة (1989): تحديث الإدارة، ندوة تحديث الإدارة الجامعية في العالم العربي، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة اليرموك، في الفترة من 1820 مارس.
3. المجيدل، وشماس (2010): معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة أنموذجا)، مجلة جامعة دمشق، م (26)، ع (1)، ص. 1759.
4. سلمان (1993): أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (75).
5. تقرير اليونسكو عن العلوم، 2010.
6. المرجع السابق.
7. الشماسي (2007): حصاد مراكز البحث العلمي في الدول العربية ماذا أنفقت؟ وماذا وما قدمت؟ وهل هناك إنجاز علمي يمكن التحدث عنه؟، ندوة العربي الثقافية واستشراف المستقبل العربي.
8. الحارثي (2011): أزمة البحث العلمي والتنمية، مركز اسبار للبحوث www.alarabimag.com/common/book3/mostkb1013.htm
www.asbar.com/ar/contents.aspx
9. أبوفارة (2004): دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2004 /35/7.
10. الحنيطي (2004): معايير الجودة والنوعية في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، سلسلة إصدارات الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، المكتبة الوطنية، الأردن، ص. 44.
11. قدومي (2008): التعرف على مدى تطبيق ركائز ضمان الجودة في الأقسام الأكاديمية لكليات المال والأعمال، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، م (1)، ع (1)، ص. 4768.
12. الفيل (2007): البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي

- والهجرة المعاكسة، دار مجدلاوى، عمان، الأردن، ص.24.
13. البرغوثي، وأبوسمرة (2007): مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م (15) ع (2).
14. المرجع السابق
15. تقرير اليونسكو عن العلوم، 2010.
16. فرجاني (2005): التعليم العالي في البلاد العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (39)، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
17. الفيل (2007): مرجع سابق، 65.
18. برنامج الأمم المتحدة، تقرير العلم في العالم (1993).
19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002): تقرير التنمية الإنسانية .
20. بشير (2007): هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج، مجلة شؤون عربية، ع (130).
21. الحارثي (2011): مرجع سابق.
22. الجرباوي (1986): الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع، جمعية الدراسات العربية.
23. درة، بعيرة (1986): تحديث الإدارة الجامعية، ندوة تحديث الإدارة الجامعية في العالم العربي، اتحاد الجامعات العربية، جامعة اليرموك، 1820 مارس.
24. عبد العزيز (1986): مشكلات عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، مجلة التربية، ع (80).
25. سلمان (1993): أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، ع (75).
26. شعت (1997): واقع تمويل التعليم الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية.
27. ابوفارة (2004): دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس، في الفترة من 7/35/2004، ص.1-26.
28. قدومي (2008): التعرف على مدى تطبيق ركائز ضمان الجودة في الأقسام الأكاديمية لكليات الأعمال، المجلة العربية لضمان الجودة، م (1)، ع (1) ص 47-68.
29. غالب، وعالم (2008): التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي، المجلة العربية لضمان الجودة، ع (1)، ص. 160188.
30. بدر، وعبابنة (2007): مبادئ الإحصاء الوصفي والاستدلالي، دار المسيرة، عمان، الأردن.
31. البرغوثي، أبو سمرة (2007): مرجع سابق.
32. برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003.

المراجع : References

1. أبوفارة، يوسف (2004): دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 7/35/2004.
2. البرغوثي، عماد ، وأبوسمرة، محمود (2007): مشكلات البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م (15) ع(2).
3. الجرباوي، على (1986): الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع، جمعية الدراسات العربية.
4. الحارثي، فهد العرابي (2011): أزمة البحث العلمي والتنمية، مركز أسبار للبحوث والإعلام.
5. الحنيطي، عبد الرحيم (2004): معايير الجودة والنوعية في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، سلسلة إصدارات الشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، المكتبة الوطنية، الأردن.
6. الحولي، عليان (2004): تصور مقترح لتحسين جودة التعليم العالي الفلسطيني، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 7/35/2004.
7. الشماسي، ميثاء سالم (2007): حصاد مراكز البحث العلمي في الدول العربية ماذا أنفقت؟ وماذا وما قدمت؟ وهل هناك إنجاز علمي يمكن التحدث عنه؟ ندوة العربي الثقافية واستشراف المستقبل العربي.
8. الفيل، محمد رشيد (2007): البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، دار مجدلاوى، عمان، الأردن.
9. المجيدل، عبد الله ، وسماش، مستهل (2010): معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية كلية التربية بصلالة أنموذجا)، مجلة جامعة دمشق، م (26)، ع(1).
10. أميمن، عثمان، والسامرائي، بدرية (2001) الاختبار النفسي أسسه ومعالجته الإحصائية، مطابع الخمس، ليبيا.
11. بدر، سالم عيسى ، عباينة، عماد غضاب (2007): مبادئ الإحصاء الوصفي والاستدلالي، دار المسيرة، عمان، الأردن.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002): تقرير التنمية الإنسانية .
13. بشير، هشام (2007): هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج، مجلة شؤون عربية، ع(130).
14. برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003.
15. برنامج الأمم المتحدة، تقرير العلم في العالم (1993).
16. درة، عبد الباري، وبعيرة، بكر (1986): تحديث الإدارة، ندوة تحديث الإدارة الجامعية في العالم العربي، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة اليرموك، في الفترة من 1820 آذار 1989.
17. سلمان، رشيد سلمان (1993): أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (75).
18. شعنت، منى سعد الله (1997): واقع تمويل التعليم الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية.
19. عبد العزيز، محمد عبد العزيز (1986): مشكلات عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، مجلة التربية، ع(80).
20. غالب، ردمان محمد، وعالم، توفيق على (2008): التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس محل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي، المجلة العربية لضمان الجودة، ع(1).
21. غانم، محمد (2000): تكامل البحث العلمي في الجامعات العربية وأثره على التنمية الصناعية العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (37).
22. فرجاني، نادر (2005): التعليم العالي في البلاد العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (39)، التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
23. قدومي، عبد الرحيم (2008): التعرف على مدى تطبيق ركائز ضمان الجودة في الأقسام الأكاديمية لكليات المال والأعمال، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، م (1)، ع(1)، ص. 4768.